

بيان لجان المدافع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية

لنعمل معا من اجل: الكرامة والحرية والعدالة للجميع

بمناسبة مرور الذكرى السنوية الـ 74 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الـ 24 للإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

والذكرى الثالثة والثلاثون لتأسيس اللجان

تمر اليوم الذكرى الرابعة والمستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول / ديسمبر عام 1948 بباريس بموجب قرار الجمعية العامة 217 أ (د-3)، هذا الإعلان الذي يعتبر المصدر الدائم لكل نشاط وسلوك إنساني والمنتج لكل الاتفاقيات والعهود والمواثيق ذات الصلة بحقوق الإنسان، والمكون الأساسي المشترك لتطلعات البشر والمضامن القانوني محليا وإقليميا ودوليا، لمستقبل انساني آمن وسعيد.

وتتوافق مناسبة صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع صدور إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بتاريخ 9 ديسمبر / كانون الأول 1998 الذي أكد على حق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها على الصعيد الوطني والدولي، فجاء هذا الإعلان أيضا من أجل أنصاف المدافعين عن حقوق الإنسان، مما يتعرضوا له، بسبب من دورهم، لكل أشكال الاضطهاد والتضييق وتشويه السمعة والملاحقة والاعتقال والتعذيب وحتى القتل احيانا.

وتأتي هذه المناسبة المجيلة، هذا العام 2022، تحت الشعار المامي لليوم العالمي لحقوق الإنسان، وهو: الكرامة والحرية والعدالة للجميع، والدعوة إلى العمل هي: قوموا ودافعوا عن حقوق الإنسان، وتعزيز المعرفة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتباره مخططا أساسيا تسترشد به الإجراءات العملية الرامية إلى الدفاع عن حقوق الإنسان ومعالجة القضايا العالمية الملحة في عالمنا اليوم.

تمر هذه الذكرى الرابعة والسبعون على سورية بشكل مختلف عن جميع أصقاع الأرض. حيث تعاني سورية من كارثة وطنية شاملة منذ عام 2011، فقد انتهكت جميع حقوق الإنسان، المزدية والجماعية، وتدهورت الموضع الاجتماعية والاقتصادية الى حالة سيئة جدا، مما أدى الى خلق أزمة سياسية واجتماعية مسدودة الاتفاق، وفاقم من سوء الأوضاع وزاد في تعقيد الأزمة في سورية، أن أصبح العنف متبادل بين السلطات السورية وأطراف أخرى من المعارضة السورية، امتدت الى العديد من الشوارع والمدن السورية، ترافق ذلك مع حصار شديد حول بعض المدن التي تعرضت للقصف العشوائي المدمر. مما أعاق وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين وخاصة الذين أصبحوا بدون أي مأوى لهم في المناطق المتوترة، إضافة لكل ذلك، فقدان الكثير من المواد الأساسية والضرورية لمعيشة السوريين وفي مقدمتها الخبز والطحين والسكر والرز وحليب الأطفال والأدوية ولقاحات الأطفال والغاز والكهرباء والوقود والاتصالات بأنواعها. ومواد أخرى. إضافة للارتفاع الجنوني لأسعار كافة المواد الاستهلاكية التي يحتاجها المواطن السوري. علاوة على ذلك، فقد ساهمت العقوبات التي تتعرض إليها سورية، بسبب الأحداث الدامية، بزيادة الآثار السلبية والكبيرة على الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين السوريين. واتسعت دوائر الفقر والبطالة والغلاء. ونتيجة لهذا الوضع المأساوي والكارثي ولحجم التدمير والخراب فقد سقط الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى من مدنيين وعسكريين. وتعرض الآلاف من المواطنين السوريين للاعتقال التعسفي، من قبل مختلف الأجهزة الأمنية الموجودة في سورية، مع استمرار عمليات التعذيب وإساءة المعاملة من وسائل التحقيق المعتمدة في مراكز التوقيف المختلفة، والمحاكمات الاستثنائية والميدانية التي لا تتوفر فيها أي شرط من شروط المحاكمات العادلة، علاوة على قيام جهات غير حكومية بالاعتقال والاختطاف والمحاكمات وتنفيذ أحكاما تستند على وجهات نظر وشرعيات أصحابها. وتعرض الآلاف من المواطنين السوريين للاختفاء القسري والتهديد الدائم بالحق في الحياة والأمان الشخصي. وهجرة عشرات الآلاف من المواطنين السوريين إلى خارج سورية، ولجؤهم إلى أماكن أكثر أمانا وأمنا، مع الغياب التام لأي شعور بالأمان والأمل لدى السوريين جميعا، بأي حل سلمي للأزمة السورية في الأفق القريب.

وكنا وما زلنا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، ومازلنا نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعا حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة والمحققة والعادلة، وتوجهنا الى الحكومة السورية بالعمل سريعا على تنفيذ جميع مطالب السوريين المشروعة والعادلة، من اجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي امن ووحد لجميع أبنائه دون أي استثناء.

وكنا نؤكد بشكل يومي. ومازلنا، على أن الحق في التظاهر السلمي مكفول ومعترف به في كافة المواثيق الدولية باعتباره دلالة على احترام حقوق الإنسان في التعبير عن نفسه وأهم مظهر من مظاهر الممارسة السياسية الصحيحة. كما هو وارد في المادة (163) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (3)، و المادة (12)، ان حرية الرأي والتعبير. مصونة بالقانون الدولي العام وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتعتبر من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن القواعد الآمرة فيه، فلا يجوز الانتقاص منها أو الحد منها. كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تلتصق بالإنسان، ولما يجوز الاتفاق علي مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل اتفاق علي ذلك منعدم وليس له أي آثار قانونية، لذلك فإن القمع العنيف للمظاهرات السلمية جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحاكمة.

إننا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، اذ نتوجه بالتعازي الحارة والقلبية، لجميع من قضى من

المواطنيين السوريين ومن المدنيين والشرطة والجيش، ومع تمنياتنا لجميع الجرحى بالشفاء العاجل، فإننا ندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والقتل والاختيالات، أيما كانت مصادرها ومبرراتها، وكذلك فإننا ندين ونستنكر بشدة الماعتقالات التعسفية والاختفاءات القسرية بحق المواطنين السوريين، أيما يكن الجهة التي تتركب هذه الانتهاكات، ونبدي قلقنا البالغ على مصير المختطفين قسريا، بحيث أضحي هنالك ملفا واسعا جدا يخص المفقودين.

وجدير بالعلم أيضا تمر في هذا اليوم الذكرى الثالثة والثلاثين (1989) على تأسيس وانطلاقة لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية، حيث عملت اللجان وستبقى تعمل من أجل ترسيخ ثقافة الحوار والاعتراف بالتنوع والاختلاف والتعدد، ومن أجل التمكين من قيم وثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان، وعبر مطالبة الحكومة السورية من أجل وضع آليات دقيقة قانونية فعالة لحماية حقوق الانسان والحريات الفردية والجماعية، كما أكدت اللجان على أن قواعد حقوق الانسان تتجاوز المعايير القانونية إلى توفير الأسس الثقافية لبناء مجتمعات ديمقراطية وعادلة، يمارس فيها الانسان حرياته الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان. ودعت اللجان الى تكريم الانسان عبر حماية حقه في الوجود والمساواة، وفي الحياة الكريمة، وتمكينه من المشاركة في تقرير مصيره الفردي والجماعي، وعملت على ذلك، بالتنسيق والتشارك العالي المستوى مع المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان بسورية ومع المؤسسات الناشطة في صفوف الفيدرالية السورية لحقوق الانسان. وإن إرساء العلاقات الديمقراطية لن يتم بغياب المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني الطوعية، ولما بغياب العلاقة القائمة على النقد والإصلاح بين السلطة والمجتمع، إنما بالاستناد إلى قواعد علاقة جديدة أساسها المشاركة والتسامح وسيادة مبدأ المواطنة وغيرها.

كما لا يفوتنا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية، بهذه المناسبة الوقوف بكل إجلال واحترام للمناضلين الأوائل الذين أرحوا لحركة حقوق الانسان في سورية، وقاموا بتأسيس لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية، ودفعوا ثمننا غاليا جدا من سنين عمرهم وراء قضبان المسجن، ونذكر منهم:

• نزار نيوف وزوجته المؤسسين الدوائيل، محمد حبيب، عفيف مزهر، المرحوم أكثم نعيصة، بسام الشيخ، ثابت مراد، جديع نوفل، يعقوب موسى، حسام سلامة، حسن علي، جهاد خازم، نجيب لايقة، ياسر السكيف، حسن رفاعة.

وبمشاركة بعض الزملاء في خارج سورية:

• هيثم مناع، غياث نعيصة، ناصر غزالي، حسن خلف، اسماعيل محمد، صخر فرزات، فارس الشوفي، احمد حسو.

وإننا بهذه المناسبة المجلية فإننا سنعمل مع جميع زملائنا الناشطين الحقوقيين السوريين وفي المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان والفيدرالية السورية لحقوق الانسان، على الإضاءة والتنوير بمبادئ الإعلان العلمي لحقوق الانسان ونشر ثقافته وقيمه استنادا الى العام المامي بين 2022 و 2023.

وإذ نقف بإجلال واحترام إلى كل الذين هبوا بحياتهم وجهودهم في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان أينما كانوا وإذ نحیی بشكل خاص جميع زملاءنا في سوريا الحبيبة الذين نذروا أنفسهم من أجل تحسين واقع حقوق الإنسان في سوريا، فإننا نؤكد أنه لا خيار أمامنا في هذه المرحلة المعقدة سوى الانتصار لمبادئنا النبيلة والبحث عن أقصى سبل النجاة لبلورتها بشكل عملي وفعال للعمل على الوقوف بحزم ضد كافة أشكال الانتهاكات في الواقع السوري. ولما شك بأن المهام التي تنتظرنا كمدافعين عن حقوق الإنسان هي لا شك مهام جسام وتحديات هائلة، غير أن ما حققناه خلال السنوات الماضية وتجاوزنا للعديد من العقبات التي واجهناها يجعلنا نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل وأمل كبير بمستقبل أفضل نستحقه جميعاً كسوريين نعشق الحرية والسلام والكرامة.

وندعو جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية السورية والإقليمية والدولية، للعمل على:

1. إيقاف جميع العمليات القتالية على كامل الأراضي السورية، والمشيروع العملي بالحل السياسي السلمي.

2. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم النساء المعتقلات، او تقديم جميع من تم اعتقالهم على وجه السرعة لمحكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة.

3. العمل السريع من اجل إطلاق سراح كافة المختطفين من النساء والذكور والاطفال، أيا تكن الجهات الخاطفة، وتبيان مصير المفقودين من النساء والذكور والاطفال..

4. ممارسة كافة المضغوط الجدية والفعالة، الدولية والإقليمية على الحكومة التركية المحتلة، من اجل إيقاف عدوانها اليومي على أراضيها في الشمال والشمال الشرقي السوري، وعلى السيادة الوطنية السورية.

5. الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات التركية والمتعاونين معهم، من جميع الأراضي السورية في الشمال والشمال الشرقي السوري، والتي تدخلت بها واحتلتها.

6. ممارسة مختلف الضغط على الحكومة التركية والمسلحين السوريين المتعاونين معهم، من اجل إيقاف استهدافهم للمدنيين ودور العبادة والممتلكات الخاصة والعامة، وقطع أشجار الزيتون والأشجار المثمرة ونهب المحاصيل الزراعية، وإيقاف نهب وسرقة المحلات والبيوت.

7. وكون القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية بامتياز، ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع الظلم عن كاهله، وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها، والتعويض على المتضررين ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، بما يسري بالضرورة على جميع المكونات

السورية والتي عانت من سياسيات تمييزية متفاوتة.

8. العمل الشعبي والحقوقى من كافة المكونات الماصلية من أهالي مدن وقرى الشمال السوري، من أجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء ممارسات قوات الاحتلال العنصرية التي اعتمدت التهجير القسري والعنف والتطهير العرقي، والموقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقاً لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتفتيته تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.

9. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربيهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق في 10 / 12 / 2022

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).

مكتب الأمانة